معدل التضخم والمستقبل السياسي للبلاد (إيران)

المصدر: موقع الدكتور سريع القلم

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

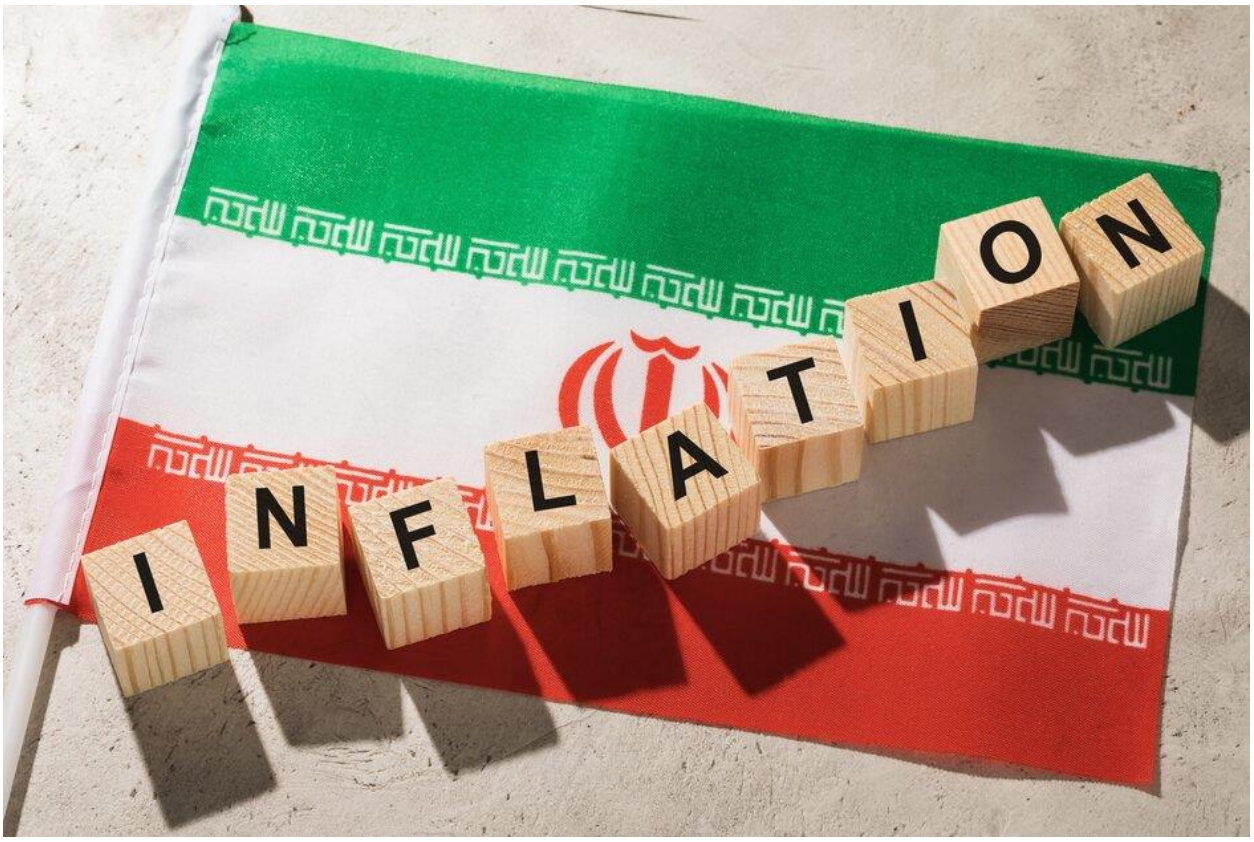

معدل التضخم والمستقبل السياسي للبلاد (إيران)

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: موقع الدكتور سريع القلم[1]

الكاتب: محمود سريع القلم

بتاريخ: 24 مارس 2024

يؤدي التضخم المزمن إلى إحداث تغييرات جذرية في معتقدات المجتمع تجاه المفاهيم الأساسية مثل الحكم والعدالة والدين والطبقات الحاكمة. وإنّ تآكل القدرة الشرائية وانخفاض جودة الحياة وتدني مستويات المعيشة يُمهّد الطريق لظهور معتقدات جديدة لدى الناس. بينما تُعمّق الفجوة الطبقية الواسعة المعتقدات السلبية في المجتمع، ناهيك عن شيوع الأخبار المتعلقة بالفساد والظلم، مما يُفاقم من النظرة السلبية تجاه المجتمع والمستقبل.

هنالك ثلاثة فاعلين رئيسيين للإقتصاد السياسي في كل بلد:

1. السلطة الحاكمة: وتمثل الحكومة والسياسات العامة والقرارات التي تؤثر على الاقتصاد.

[1] https://sariolghalam.com/2024/03/24/%d9%86%d8%b1%d8%ae-%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%85-%d9%88-%d8%a2%db%8c%d9%86%d8%af%db%80-%d8%b3%db%8c%d8%a7%d8%b3%db%8c-%da%a9%d8%b4%d9%88%d8%b1/

2. القطاع الخاص: ويشمل الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية بدافع الربح.
3. عامة الناس (المصلحة العامة): وتمثل مجموع المواطنين الذين يتأثرون بالسياسات الاقتصادية والقرارات التي تتخذها الحكومة والقطاع الخاص.

ويحدد نوع التفاعل بين الفاعلين الثلاثة، سواء كان تعاونًا أو صراعًا، مصير الدول. يمكن أن تؤدي التفاعلات الإيجابية إلى الاستقرار والنمو، بينما يمكن أن تؤدي التفاعلات السلبية إلى الاضطرابات والركود.

مثال على ذلك أنه في الفترة من 1830 إلى 1860، واجهت إنجلترا ركودًا اقتصاديًا حادًا. واتخذت الحكومة البريطانية آنذاك خطواتٍ حاسمة للحفاظ على التوازن الاجتماعي، تضمنت:

1. دعم تكوين النقابات العمالية لحماية حقوق العمال، وضمان حصولهم على أجور عادلة وظروف عمل آمنة.
2. السيطرة على أسعار المواد الغذائية حيث منعت الحكومة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكلٍ كبير، مما ساعد على ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على احتياجاتهم الأساسية.

وقد ساعدت هذه الخطوات حينها في منع الاضطرابات الاجتماعية والحفاظ على التوازن بين القوى الاقتصادية والاجتماعية. ويشكل الحفاظ على التوازن الاجتماعي في ظل الركود الاقتصادي تحديًا كبيرًا للحكومات.

بالنسبة للاقتصاد الإيراني، السؤال الجوهري هو : كيف يمكن خفض معدل التضخم من رقمين إلى رقم واحد؟

الحلول المقترحة هي كالتالي:

1. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)
2. علاقات مالية ومصرفية طبيعية مع العالم
3. جذب الاستثمار الأجنبي
4. سياسة خارجية تخدم النمو والتطور الاقتصادي
5. الاستثمار في البنية التحتية
6. تصدير أربعة ملايين برميل نفط على الأقل يوميًا
7. دعم القطاع الخاص
8. الشفافية والاستمرارية في صناعة القرار
9. حرية الإعلام
10. حصر العلاقات مع الدول المجاورة في التجارة والاستثمار والثقافة والدبلوماسية

ومع ذلك، فإن هيكل السلطة الحالي في إيران لا يملك القدرة على استيعاب هذه الحزمة المشار إليها أعلاه. وقد تم تصميم هذه الحزمة لخفض معدلات التضخم إلى رقم واحد (أو خانة الآحاد) في الدول النامية مثل تركيا وإندونيسيا والمكسيك، كما أنَّ هذه الحزمة لا تتعارض مع النظام العالمي، ولأنَّ أي حكومة لا تعمل ضد مصالحها الخاصة،

يتطلب تنفيذ هذه الحزمة أفكارًا جديدة ومديرين مختلفين وقاعدة اجتماعية متميزة. بالنظر إلى الظروف الحالية، من المرجح استمرار السياسات الاقتصادية والنهج الحالي للسياسة الخارجية الإيرانية.

يواجه النظام الإيراني ضغوطًا متزايدة من جراء بيئة اقتصادية داخلية مضطربة وفرض عقوبات خارجية صارمة. بينما قد تُساعد إجراءات إدارة الأزمات قصيرة المدى مثل فرض الضوابط المالية وطباعة النقود في التخفيف من حدة الأزمة، إلا أنها لا تُقدم حلولًا مستدامة على المدى الطويل.

إنَّ رفع العقوبات المفروضة على إيران يتطلب تبني منطق جديد في الحكومة يقبله الغرب، ولكن النظام الحاكم لا يرغب في هذا التحول بسبب الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل السلطة.

كما أنَّ إلغاء حوالي 4000 عقوبة تم فرضها على إيران من قبل الغرب، هو عملية معقدة وتستغرق وقتًا طويلًا، ونتيجة لذلك، يبدو إن استمرار السياسات الاقتصادية الحالية والنهج الحالي للسياسة الخارجية الإيرانية هو السيناريو الأكثر احتمالًا.

مشكلة الحكومة الإيرانية الحالية هي نقص الموارد المالية للاستثمار في الإنتاج والبنية التحتية بسبب تكاليف الحكومة المتزايدة، ونظامها المصرفية غير المتوازنة، والقيود المفروضة على استخراج وبيع النفط. وتتمثل استراتيجية النظام في الحفاظ على الوضع الراهن مع تعديلات مؤقتة.

أسباب اختيار هذه الاستراتيجية:

أولًا: لأن الإصلاحات الجذرية تتطلب تغييرات جذرية في المجالات السياسية والثقافية والأمنية، مما يخلق ائتلافات سياسية مختلفة.

ثانيًا: لا تضعف أي سلطة شيدّت قوتها بيدها، لأن متعة السلطة هي أعظم متعة للإنسان.

إنَّ الحفاظ على الوضع الراهن في إيران لا يملك القدرة على تنفيذ استراتيجية طويلة المدى. والحل هو إجراء تعديلات شهرية وانتهاز فرص قصيرة المدى.

في ذات السياق فإن رهانات إيران على إمكانية الاعتماد على دعم روسيا والصين للحفاظ على الوضع الراهن ستؤدي إلى إرتكاب ثلاثة أخطاء في تقدير الموقف هي كالآتي:

1. الاعتقاد أنه بدون علاقات طبيعية مع الغرب، يمكن الاستفادة من "بريكس" و"منظمة شنغهاي" وغيرها من المؤسسات الشرقية بشكل مستدام اقتصاديًا.

2. تحليل الأحداث الداخلية والدولية على أساس استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن وبنية السلطة الحالية.

3. تنظيم مخرجات التحليلات مع الأهداف السياسية.

إنَّ زيادة مستوى الإنتاج دون تقليل دور الحكومة الاقتصادي، والريع، والدعم، وبدون الإيمان بالقطاع الخاص والعلاقات الدولية، أمر مستحيل، وسوف تبقى سياسة الاقتصاد الإيراني تحت سيطرة سياسية، بسبب طول مدة فترات الإدارة وغياب التناوب على السلطة.

إن استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن في إيران قد تواجه السيناريوهات الثلاثة التالية:

السيناريو الأول: من البنية التحتية والتطوير إلى الاقتصاد والتعليم والخدمات، سيهيمن عدم الكفاءة والتآكل على جميع الركائز. إنَّ هجرة رأس المال البشري والعلمي هي جرح عميق على جسد إيران، كما أنَّ إضعاف القوة المالية وخروج النخب من البلاد يُسعد دول الجوار. إنَّ الحكومة في إيران تسعى جاهدة للسيطرة على الأوضاع الداخلية وإدارة العلاقات الخارجية لتجنب مخاطر هذه التحديات، ولكن استمرار العقوبات يجعل الأمر أكثر صعوبة. كما إن تمويل الحكومة من خلال طرق غير تقليدية هو مجرد حل مؤقت لن يجلب الاستقرار والديناميكية. وقد أدى انخفاض الثروة الوطنية وعدم الانسجام مع النظام الدولي إلى وضع إيران على مسار العزلة وإضعاف مكانتها في دوائر القوة والثروة العالمية. ويُعد تحليل السيادة تحديًا مضاعفًا، حيث يُنظر إلى التوافق مع العالم من منظور البعض على أنه فقدان تدريجي للسلطة والسيطرة الداخلية.

إنَّ السيناريو التدريجي للتآكل يتضمن الآتي: استمرار استراتيجية التسامح، والعقوبات، والضغط، والعزلة، والتفاعل الانتقائي من قبل الحكومة الأمريكية، واستمرار السيناريو حتى تظهر المجتمعات انسجامًا أو عصيانًا، وعدم وجود بديل جدي للدولار واليورو في المستقبل القريب إلى المتوسط، وإدارة اقتصاد غير عادي ورمادي، والعامل الرئيس لهذه المسائل هو التطورات الخارجية.

السيناريو الثاني: إنَّ السيناريو الثاني سوف يتأثر بالتغيرات والاختيارات التي تتم داخل النظام الحاكم من جهة والحفاظ على هيكل السلطة مع التغيرات في السياسة الخارجية من جهة أخرى.

إنَّ الحياة المعقولة للبلاد تعتمد على الثروة والموارد المالية والاستثمار الأجنبي ورفع العقوبات، والأمر يتطلب تحولًا بنحو 180 درجة في السياسة الخارجية، وكنموذج مشابه، يمكن الإشارة إلى القرار الصيني الذي تم اتخاذه عام 1970، مع تحليل مساره وتأثيراته على المدى الطويل. يبدأ النموذج عام 1979، ثم يشهد صعودًا عام 2000، ليصل إلى التحقق الكامل عام 2024. المكونات الرئيسية للقرار الصيني هي: الحفاظ على هيكل السلطة، والحفاظ على استقرار النظام السياسي، ضمان استمرارية القيادة، والسماح للناس بالثراء، والتكيف مع البيئة الدولية، واتخاذ خطوات أساسية في مجال البنية التحتية، وتنفيذ نظريات بارسونز وجيدنز في قالب شرقي، صيني وكونفوشيوسي مثل دمج النظريات الاجتماعية الغربية مع القيم والتقاليد الصينية وخلق مجتمع متوازن ومتناغم، وتقليل التوتر بين الشعب والحكومة، وتعزيز إيمان الشعب بالبلاد ومستقبلها من خلال خلق رؤية وطنية مشتركة، وإثارة مشاعر الفخر والانتماء.

في الفترة من 1970 إلى 1972، أجرت الصين والولايات المتحدة سلسلة من المفاوضات السرية بهدف تحسين العلاقات بين البلدين. وكان الوفد الصيني برئاسة تشوان لاي، رئيس الوزراء والرجل الثاني في الصين، بينما كان الوفد الأمريكي برئاسة هنري كيسنجر. تميزت المفاوضات بحضور تشوان لاي دون ملاحظات وباستعداد تام، مما يدل على رغبة الصين الجادة في تحقيق تقدم ملحوظ آنذاك، كما جرى مناقشة كل ما تم طرحه في المفاوضات مسبقًا بشكل كامل من قبل القيادة الصينية، مما يدل على حرصها على ضمان نجاح المفاوضات. وكان من أهم أهداف الصين من المفاوضات إقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة وتحقيق نمو وتطور اقتصادي ملحوظ. لقد رأت الصين أنَّ العلاقات مع الولايات المتحدة ستساعدها على التخلي عن أسس الشيوعية الاقتصادية ومواجهة الاتحاد السوفيتي سياسيًا. وفي النهاية، نجحت المفاوضات في تحقيق أهدافها، فقد تم إقامة علاقات طبيعية بين الصين والولايات المتحدة، كما حققت الصين نموًا وتطورًا اقتصاديًا ملحوظًا.

في حال تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم في إيران، قد يُطرح السيناريو الثاني على طاولة النقاش في أروقة السلطة. وشروط تحقق هذا السيناريو هي:

1. تقديم مصلحة الوطن ومستقبله على أي مصلحة أخرى لأي فرع من فروع نظام الحكم.
2. تجاوز 60-70% من المسؤولين التنفيذيين مرحلة الغرائز الشخصية المتمثلة في السعي وراء الربح والمتعة من السلطة.
3. يجب أن يكون لدى الشعب ثقة في جدية الحكومة الإيرانية في معالجة الأزمة.

إنَّ مشكلات السيناريو الثاني، هي عدم التوافق مع طبيعة ومصالح هيكل السلطة الحالي، ووجود مخاطر ومجهولات كبيرة على طريق تحقيقه.

كما أنَّ بدائل السيناريو الثاني تتمثل في وجود 30-40 مليار دولار من عائدات الطاقة، وحكومة معتدلة في البيت الأبيض، والحفاظ على 20% من نشاط المجموعات الموالية في منطقة الشرق الأوسط، وإدارة ذكية للإعلام الداخلي، واستخدام ورقة البرنامج النووي وطباعة النقود. وبالتالي، قد لا يكون هناك داعٍ للجوء إلى هذا السيناريو.

السيناريو الثالث: يتناول هذا السيناريو ردود فعل الشعب المحتملة على استمرار التضخم المرتفع (مكون من رقمين) وانخفاض جودة الحياة. وبينما ينصب تركيز السيناريوهين الأول والثاني على التحليل والتحركات داخل الحكومة الإيرانية، يركز هذا السيناريو على المجتمع وتأثره بهذه الظروف. في هذا السيناريو، يمكن تصور مجموعة من ردود الفعل المتمثلة في التكيف، ارتفاع ظاهرة الانحراف، ارتفاع أسعار الإيجار، عدم الكفاءة، اللامبالاة، الخوف، الصمت الطويل، تفتيت المجتمع، التصوف المصطنع، إلغاء التخصص، الإهمال، عزلة الحياة، وعي المجتمع، التغيير والتحول، والاحتجاجات النقابية والعرقية، وتوسع المنظمات غير السياسية، والشعبوية التي لا يمكن السيطرة عليها.

إنَّ عدم الدخول في النظام الدولي له إيجابيات وسلبيات، حيث يشكل الحكم بأجندة محلية، دون الاعتماد على البيئة العالمية، إحدى مزاياه. لكن ذلك يتطلب تخطيطًا دقيقًا لإدارة التداعيات السياسية والأمنية، وتوزيع السلطة والثروة في الداخل، والعلاقات مع العالم الخارجي.

إنَّ الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست سهلة المنال، وذلك بسبب عدم إعطاء الأولوية للبلد بدلًا من الفرد. ويتطلب الانتقال من "الأنا" إلى "البلد" بذل الجهد لتغيير المسار النفسي والمعرفي للمجتمع. وفي حالة عدم الانتقال إلى الديمقراطية، ستستمر الحياة، ولكن مع وجود فجوة طبقية كبيرة ونمو الشعبوية وذلك بسبب نقص الفرص للتشكيل والتحزب والتنظيم.

وفي النهاية، سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو بنغلاديش، أو ألمانيا أو نيجيريا، فإن الموضوع الرئيس للاقتصاد السياسي هو الوصول إلى الموارد المالية وإنتاج الثروة والاستثمار والادخار. بدون الموارد المالية في الحكم، لا يمكن القيام بأي عمل إيجابي. والتحدي الكبير الذي يواجه أي بلد هو كيفية إنتاج الثروة بطريقة تكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والإجتماعي.

إنَّ مسار مستقبل إيران يعتمد على كيفية طرح المسائل والاختيار ما بين إدارة الأزمات أو حل التحديات. ويمكن من خلال إدارة الأزمات الشهرية على المدى القصير، تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، ولكن على المدى الطويل، ستتعرض الدولة وشعبها للإرهاق تدريجيًا.

ستواجه الحكومة الإيرانية اختيارات صعبة في المدى القصير، بينما على المدى الطويل، هناك احتمال لتوليد الثروة وخلق الرضا في المجتمع. إن اختيار مسار المستقبل الصحيح يتطلب مشاركة النخب السياسية والشعب واستخدام الأدوات المناسبة.

الصورة:

https://capital.com/iran-inflation-rate-political-protests